

بعد توقف ٣ سنوات

اتفاقيات بترولية مع شركات عالمية بـ ١,٩ مليار دولار

كتبت فاتن عبدالرازق:

أعلن المهندس شريف إسماعيل وزير البترول والثروة المعدنية انه سيتم الأسبوع القادم توقيع ٤ اتفاقيات جديدة مع شركات عالمية للبحث والتنقيب عن البترول تصل قيمتها ملياراً و٩٠٠ مليون دولار وذلك بعد توقف استمر ٣ سنوات.. كما تم خلال الشهر الحالى تصديق رئيس الجمهورية على ٢١ اتفاقية مع شركات عالمية تعمل فى مجالى البترول والتعدين وبذلك سيشهد السوق المحلى نشاطا مكثفة للتنقيب والتصنيع يساهم فى توفير عائدات عالية للدولة.

توفير احتياجات المصانع والمواطنين من الطاقة. جاء ذلك خلال لقاء وزير البترول والثروة المعدنية أمس الأول مع أعضاء مجلس الأعمال المصرى الكندى والمجلس المصرى للتنمية المستدامة برئاسة المهندس معتز رسلان وبحضور لفيف من رجال الأعمال والسفراء العرب والأجانب والشخصيات العامة. وأكد وزير البترول انه سيتم ضخ

اتفاقية لتوصيل الغاز إلى محطة كهرباء الغردقة

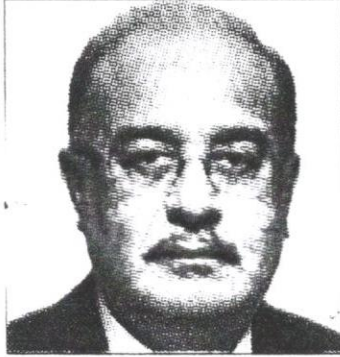
واكد أن المرحلة المقبلة ستشهد توسعا فى استيراد الغاز والسماح للمستثمرين بالدخول فى هذا المجال وفق ضوابط لتأمين احتياجات الصيف وضمان انتظام محطات الكهرباء. من جانبه اشار وزير السياحة إلى أن هناك تعاونا لتوفير الطاقة للمنشآت السياحية ومد الفنادق والقرى باحتياجاتها مشيدا بتوافر المواد البترولية اللازمة لتشغيل محطات المياه والكهرباء التى تخدم قرى ومنتجعات البحر الأحمر مؤكدا أن تشغيل محطة كهرباء الغردقة سيحدث طفرة فى تشغيل القرى السياحية. وأضاف أن المرحلة المقبلة ستشهد انتعاشة سياحية بعد رفع العديد من الدول حظرها لمصر.

من جانب آخر يوقع وزراء السياحة والكهرباء والبيئة غدا بروتوكول تعارف لتزويد المنشآت السياحية بالطاقة النظيفة.

يشهد الأسبوع القادم توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة البترول وشركة «طاقة عربية» لتوصيل الغاز الطبيعى إلى محطة كهرباء الغردقة، بحضور المهندس شريف إسماعيل وزير البترول والثروة المعدنية وهشام زعزوع وزير السياحة.

ويعقب التوقيع مؤتمر صحفى للوزيرين لتوضيح جهود الحكومة فى دعم القطاع الخاص لإنشاء مشروعات جادة تهدف لتعزيز الاقتصاد القومى وتؤكد الرسالة الإيجابية لقوة مصر وأمنها.

وأوضح وزير البترول ان الهدف من شراكة القطاع الخاص هو جلب تكنولوجيا متطورة لخدمة قطاع الطاقة بما يضمن حقوق الدولة والمستثمرين مضيفا أن تشغيل محطة كهرباء الغردقة دافع قوى لقطاع السياحة فى ظل الظروف الحالية.



■ شريف إسماعيل

استثمارات جديدة تصل إلى ١٧ مليار دولار لانتاج ٢٧٥٠ قداما مكعبا من الغاز خلال السنوات الاربع المقبلة لافتنا إلى أنه يعمل فى مصر حاليا ٦٩ شركة عالمية فى مجال البحث عن البترول بهدف تحويل مصر إلى مركز اقليمى عالمى للتنقيب عن البترول والثروات المعدنية وتصنيعها لافتنا إلى أن مصر تستهلك يوميا ٤٣ مليون لتر سولار و١,٣ مليون اسطوانة بوتاجاز ومليون لتر بنزين على مستوى الـ ٢٧ محافظة.

وحول دعم الطاقة اعلن المهندس شريف إسماعيل أن هذا الدعم ارتفع ليصل إلى ١٢٨ مليار جنيه خلال العام الأخير مؤكدا ان الدولة تتعامل مع الدعم بجهود مكثفة لتوصيله إلى مستحقيه وتقوم بالتنسيق مع الجهات المعنية والرقابية لتشديد الرقابة لايقاف عمليات تهريب المنتجات البترولية. وأكد وزير البترول انه لا توجد دولة فى العالم لا تقدم دعما للمواطنين ولكن دعم الطاقة فى مصر لا يمكن أن يستمر كما هو عليه حاليا .



صلاح منتصر

salahmont@ahram.org.eg

لأول مرة.. وزير للبتترول يتحدث بصراحة ودون رتوش

تصور مصنعا يكلف ما ينتجه في السنة ٢٠٠ مليار جنيه، ويبيعه للمستهلك بـ ٧٠ مليار جنيه، ولكن كل الذي يقبضه ٤٠ مليار جنيه. ولكي لا تذهب بعيدا فهذا باختصار وضع قطاع البترول في مصر!!

لسنوات طويلة ظلت أعلامنا تتطلع في مصر إلى البترول باعتباره الباب السحري للثراء وحل مشاكلنا. جاءت الشركات الأجنبية من مختلف الدول للبحث عن البترول في مصر حتى أصبح لدينا ٦٩ شركة تعمل في هذا المجال، وتوالت الاكتشافات البترولية، وبعد أن كان إنتاج البترول في مصر مقصورا على البترول السائل (الزيت) تبين أن حجم الثروة الغازية في مصر أكبر كثيرا، وفي البداية ساد الحزن ثم مع تبين أهمية استخدامات الغاز وتوالي اكتشافاته رحنا نتعاقد على تصديره بصورة اكتشفنا خطأها وارتدت سلبيا على اقتصادنا.

وبعد أن كان البترول في مصر مصدر ربح للخزانة أصبح مصدر صداع واستنزاف للدعم الذي قفز من مليار جنيه عام ٩٠ / ٩١ إلى أكثر من ١٠٠ مليار جنيه هذا العام. لكن الحادث عمليا أن وزراء البترول الذين تتابعوا ظلوا يبشروننا بالأمل ويهونون من المصاعب التي يواجهها القطاع بطريقة كنس السجادة لتبدو زاهية وإخفاء التراب تحتها، علما بأن وزارة البترول هي أكثر الوزارات تعرضا للتغيير. فمن سامح فهمي عام ٢٠١١ إلى محمود لطيف عامر، ثم عبدالله غراب، فشريف هدارة، وحاليا المهندس شريف إسماعيل الذي دعاه معتز رسلان، رئيس الجمعية المصرية- الكندية، للحديث أمام أعضاء الجمعية، وقد ذهبت لأستمع إلى مونولوج جديد عن الوجه المشرق للبترول، وكانت المفاجأة أن وجدت وزيرا جاء مسلحا بالبيانات والخرائط والأرقام، ليقول على طريقة رئيس وزراء بريطانيا الشهير ونستون تشرشل عندما تولى المسؤولية وبلادته تخوض الحرب العالمية فقال لشعبه: «لا أستطيع أن أعدكم إلا بالدم والدموع والألم».

كان تشرشل واضحا وهو يخوض حربا يسقط فيها كل يوم المزيد من الضحايا، وكذلك كان المهندس شريف إسماعيل صريحا إلى أبعد الحدود وهو يضع أمام الذين جاءوا ليستمتعوا بحديث عن الوعود، خبايا الأوضاع البترولية بصورة لم تحدث من قبل، لأنه خلاص لم يعد ممكنا على مسؤول يريد أن ينقذ بلده إخفاء الحقيقة أكثر من ذلك. وأنقل مما قاله هذه البيانات:

أولا: إجمالي إنتاجنا العام الماضي ٨١ مليون طن انخفض إلى ٧٨ مليون طن هذا العام.

ثانيا: عندنا حاليا ١٦٤ اتفاقية بحث عن البترول تتولاها ٦٩ شركة.

ثالثا: إنتاجنا السنوي بسعر السوق العالمية ٢٥٠ مليار جنيه، لكنه يكلفنا ١٩٨ مليار جنيه، وبيعه في السوق المحلية بـ ٦٨ مليار جنيه (الفرق يمثل الدعم الذي تتحمله الخزانة)، لكن ما يقبضه قطاع البترول ٤١ مليار جنيه (بسبب عدم قيام كبار مستهلكي الدولة، وعلى رأسهم الكهرباء، بسداد قيمة الاستهلاك).

رابعا: نظرا لأن نصيبنا من البترول لا يكفي احتياجاتنا، نضطر إلى شراء نصيب الشريك الأجنبي من البترول والغاز بالسعر العالمي. وحاليا لهذه الشركات مستحقات لدى هيئة البترول حتى يوم ٢١ أكتوبر هذا العام: ٦,٨ مليار دولار (لاحظوا المبلغ بالدولار)، وقد تم الاتفاق مع وزارة المالية على تدبير ١,٥ مليار دولار تسدد للشركات.

خامسا: لدينا ١٩ قضية تحكيم مع الشركات والمستثمرين تمت تسوية ٦ قضايا منها.

سادسا: متوسط احتياجات السوق المحلية يوميا: ٤٣ مليون لتر سولار، ومليون و ٢٠٠ ألف أسطوانة بوتاجاز، و ٢٥ مليون لتر بنزين، و ٢٢ ألف طن مازوت.

سابعا: معامل التكرير المصرية طاقتها ٢٨ مليون طن وتشغيلها الفعلي ٢٦ مليون طن، ولا تستطيع إنتاج احتياجات السوق من الكيروسين والبنزين والسولار، فدائما نستورد الفرق بالأسعار العالمية.

ثامنا: طاقة مستودعات البوتاجاز ٧٧ ألف طن تكفي سبعة أيام.

تاسعا: في ١٢ سنة (من عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١) بلغ دعم الطاقة خلال هذه السنوات ٦٨٥ مليار جنيه، ٥٢٪ من هذا الدعم يذهب للسولار.

عاشرا: يوجد ٥,٧ مليون وحدة سكنية و ٣١٥ مصنعا يتم مدها حاليا بالغاز الطبيعي.

هذه هي صورة الوضع البترولي، وهي كما ترى مؤلمة، لكنها مثل كثير من الحقائق المؤلمة التي لا يصلح معها التجميل والمراوغة، وهو ما يجعلني أحيى وزير البترول ليس فقط على صراحته وإنما قبل ذلك على شجاعته.

هيئة البترول تسدد ٣٠٠ مليون دولار من مستحقات الشركاء

الأجانب بالجنيه.. و١,٢ مليار دولار بالعملة الأجنبية

وزير البترول: تسديد كامل المستحقات

بالعملة المحلية يضغط على أسعار الصرف

■ كتب- أحمد إسماعيل:

اتفقت الهيئة العامة للبترول مع شركات البترول الأجنبية العاملة في مصر على تسديد نحو ١,٢ مليار دولار من مستحقاتها بالعملة الأجنبية خلال أيام، ونحو ٣٠٠ مليون دولار بالجنيه المصري، بحسب ما قاله وزير البترول شريف إسماعيل، خلال مؤتمر مجلس الأعمال المصري الكندي مساء أمس الأول. وتبعاً لإسماعيل، فإن «البنك المركزي سيقدم مليار دولار على أن يخضم ما يعادلها بالجنيه المصري من حسابات وزارة المالية لدى المركزي»، على أن تسدد وزارة المالية ٣٠٠ مليون دولار بما يعادلها بالجنيه المصري كمستحقات الشركاء الأجانب، وتسدد هيئة البترول نحو ٢٠٠ مليون دولار وهي إجمالي قيمة المنح التي قدمتها الشركات لمصر مقابل حصولها على اتفاقيات التقيب بها.

«الشركاء يحتاجون إلى العملة المحلية لتسديد مستحقات المقاولين المصريين المتعاملين معهم»، وفقاً لإسماعيل، مضيفاً أن الوزارة اتفقت مع الشركاء الأجانب على جدولته باقى المستحقات، حيث تم الاتفاق على سداد الهيئة للجزء المتبقى من مديونيتها والبالغة نحو ٣ مليارات دولار من مواردها الذاتية، على أقساط شهرية حتى ديسمبر ٢٠١٧، «وتتفاوض الهيئة حالياً مع الشركات على جدولته الجزء المتبقى والبالغ ١,٨ مليار دولار»، وفقاً لوزير البترول.

وبحسب تصريحات سابقة لوزير البترول، فإن مستحقات الشركاء الأجانب لدى الهيئة العامة للبترول، بلغت بنهاية أكتوبر الماضى، نحو ٦,٤ مليار دولار.

كانت حكومة هشام قنديل قد سددت خلال مارس الماضى، نحو مليار دولار مقومة بالجنيه المصري للشركاء الأجانب، وذلك لعدم توافر النقد الأجنبى وقتها، «تسديد مستحقات الشركاء الأجانب بالجنيه يضغط على أسعار صرف العملة في السوق المحلية»، تبعاً لإسماعيل، مشيراً إلى أنه عند سداد حكومة قنديل جزء من مستحقات الشركاء الأجانب بالجنيه المصري، قام الشركاء بتحويل ما حصلوا عليه إلى الدولار، مما أدى إلى ضغوط على أسعار الصرف العملة المحلية مقابل الدولار خلال الفترة الماضية.

وكان وزير البترول الأسبق أسامة كمال، قد أشار في وقت سابق إلى أن المديونية الناتجة عن شراء الهيئة العامة للبترول للغاز من الشركاء الأجانب تقدر بنحو ٦٠٪ من إجمالي المديونية المستحقة على الهيئة، في حين تبلغ حصة باقى المواد البترولية جميعاً نحو ٤٠٪ من إجمالي المديونية.

ومن جهة أخرى أكد إسماعيل، أن الحكومة الحالية ستبدأ في خطوات جادة في هيكلة دعم الطاقة خلال الفترة القادمة، «سننخذ الإجراءات التي أحرجت الحكومات السابقة والتي ستخرج الحكومات القادمة»، وفقاً لإسماعيل.



وزير البترول: مصر عادت دولة جاذبة للاستثمارات.. ونسعى لتعديل أسعار الغاز مع الشركاء الأجانب

كتبت - نيفين ياسين:

أكد المهندس شريف إسماعيل وزير البترول والثروة المعدنية أن هناك العديد من الاستثمارات من المنتظر ضخها بالسوق المحلي خلال الفترة المقبلة، قائلًا إن مصر دولة جاذبة للاستثمارات.. و«اضاف» لسنا مطالبين ببذل مزيد من الجهد لجذب الاستثمارات الخارجية، خاصة وأن المناخ الاقتصادي في مصر أصبح أفضل بكثير مما كان عليه سابقًا».

وأشار وزير البترول والثروة المعدنية إلى أن هناك مفاوضات مع الشركاء الأجانب لتعديل سعر الغاز، مشيرًا إلى أن هناك بعض الاتفاقيات مع الأجانب لا تحقق العائد المناسب للاقتصاد القومي. جاء ذلك خلال الندوة التي عقدها مجلس الأعمال الكندي المصري، حول مستقبل التعدين، بمشاركة ديفيد دريك سفير كندا في القاهرة والعديد من الوزراء ورؤساء الشركات.

وكشف وزير البترول أن هناك أيضًا مراجعة للعديد من الاتفاقيات المتعلقة بالغاز الصخري، مشيرًا إلى أن هناك تسريعًا في إنتاج خطوط الغاز من أجل إضافة ٧٥٠ مليون قدم خلال الصيف المقبل.

وفيما يتعلق بالثروة المعدنية أكد إسماعيل أن هناك العديد من الرؤى والاستراتيجيات التي وضعتها الوزارة للنهوض بالثروة خلال الفترة المقبلة، مشيرًا إلى أن قانون الثروة المعدنية الجديد من المنتظر أن يحقق النتائج المأمولة من الثروة. وأوضح أن الخطط الجديدة التي تم وضعها



المهندس شريف إسماعيل

للثروة المعدنية تقوم على طرح مزيد من المناقصات لعدة مناطق للبحث والاستكشاف والإنتاج، وكذلك التركيز على صناعات محددة مثل الفوسفات الذي سيتم الاستفادة منه محليًا فقط.

وأكد إسماعيل أن هناك مشروعًا جديدًا طرحته الوزارة تحت مسمى «المثلث الذهبي» يعتمد على الإنتاج من مناطق الصحراء الشرقية بالإضافة إلى تطوير البنية الأساسية للعديد من المصانع.

من جانبه قال ديفيد دريك سفير كندا في القاهرة، إن بلاده تدعم بقوة صديقتها مصر في مجالات متعددة، على رأسها البترول والغاز والتعدين والبتروكيماويات، من أجل تعزيز المشاركة المجتمعية، وأن حكومة بلاده تدعم الدول النامية في تطوير مجال التعدين والغاز من أجل القضاء على الفقر، وتقديم لها ما تمتلكه من خبرات كبيرة في هذه القطاعات.

وزير البترول: حل مشكلة الدعم دون ارتفاع الأسعار

أكد المهندس شريف إسماعيل وزير البترول والثروة المعدنية أن إجمالي قيمة الدعم المقدم من الوزارة ١٣٠ مليار جنيه. وأضاف خلال ندوة قطاع التعدين والبترول بين أزمات أمس وتحديات الغد التي نظمها مجلس الأعمال الكفدى المصرى برئاسة معتز رسلان والتي تابعها صلاح النصيرى محرر أكتوبر أن الوزارة تسعى إلى وضع حلول لمشكلة الدعم، نافيا أن تكون هذه الحلول على حساب الأسعار، لافتا إلى أن هناك أكثر من حل يمكن أن تساهم فى حل هذه المشكلة منها زيادة الإنتاج ودخول آبار جديدة على الإنتاج وترشيد استخدام الطاقة.